60 عامًا
IAEA تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية

المؤتمـــر العـــام

GC(61)/7
٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧

توزيع عام
عربي
الأصل: انكليزي

الدورة العادية الحادية والستون

البند ٢٥ من جدول الأعمال المؤقت
(الوثيقة GC(61)/1)

مدة ولاية مراجع الحسابات الخارجي

١- في ٣ أيار/مايو ٢٠١٧، تم إبلاغ لجنة البرنامج والميزانية التابعة لمجلس المحافظين بالاقتراح المرفق طيه المقدّم من كندا.

٢- وعلى النحو الذي أوصت به لجنة البرنامج والميزانية، أوصى المجلس في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٧ بأن يقرّر المؤتمر العام أن يتم تعيين مراجع الحسابات الخارجي للوكالة من خلال عملية اختيار تنافسية لولاية مدتها ست سنوات غير قابلة للتجديد ابتداء من مراجعة البيانات المالية للسنة المالية ٢٠٢٢، مع جواز تعيينه مرّة أخرى فقط بعد انقضاء مدّة لا تقلّ عن مدة ولاية واحدة.

مذكرة إيضاحية

مدة ولاية مراجع الحسابات الخارجي

أولا- **المسألة**

وفقًا لمعايير المراجعة الأساسية، يتعيّن على مراجع حسابات خارجي يتّسم عمله بالفعالية أن يكون مستقلا قلبا وقالبا. ولضمان هذه الاستقلالية، ثمّة من بين مختلف التدابير الواردة في هذا الشأن تدبيرٌ رئيسي هو التناوب الدوري لمراجعي الحسابات الخارجيين.

ولعلّ الدول الأعضاء تودّ أن تأخذ بعين الاعتبار أنّ المعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، التي تقوم بوضعها وإصدارها المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة، توصي بأن "تعيينا لمدة تتراوح بين ٤ و٨ سنوات يحدث توازناً معقولاً بين التكاليف الإضافية لتغيير مراجع حسابات خارجي والفوائد المتأتية من هذا التغيير."

وفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لا تنصّ اللائحة المالية للوكالة على مدة ولاية مراجع الحسابات الخارجي، بل إنّ المؤتمر العام هو الذي يقوم بتحديدها على أساس دوري. وتتمثّل الممارسة الحالية بالنسبة إلى المؤتمر العام للوكالة في تعيين مراجع حسابات خارجي لمدة سنتين، قابلة للتجديد بعد انقضائها.

ويُقترح أن يتم تمديد مدة ولاية مراجع الحسابات الخارجي من أجل تحسين الكفاءة، وتقليص التكاليف، وتحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقلالية وضمان التناوب المنتظم والحفاظ على المساءلة.

ثانياً- **الخلفية**

يعتبر من المزايا الرئيسية لتناوب المراجعين ما يلي:

الاستقلالية: تزيد العلاقات الطويلة الأجل بين المراجعين وعملائهم من خطر الإخفاق في المراجعة بما أنه يمكن، في إطار علاقات من هذا القبيل، أن يؤثّر عامل الصداقات و/أو عامل التماهي مع الإدارة في المراجعين وبالتالي، فإنهم قد يفقدون ما يتعيّن عليهم التحلي به من موضوعية وشكّ مهني. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قرّاء البيانات المالية الخارجيين يرون في التناوب المنتظم للمراجعين مؤشّرا قويا على الاستقلالية.

كفاءة المراجعة وفعاليتها: إنّ وجهة نظر جديدة يأتي بها مراجع حسابات خارجي جديد قد تقدّم أساليب مراجعة ابتكارية وتحسّن من كفاءة المراجعة. كما أن مراجعاً معيناً حديثاً قد يُحدّدُ مجالات تكمن فيها استثناءات أو مخاطر ربّما يَتعذّرُ على مراجع يَعملُ منذ فترة طويلةٍ تَحديدها جراء العادة أو الإبلاغُ بشأنها جراء إحجامه عن تغيير وجهة نظر أُعرب عنها في السابق.

إشراك عدد أكبر من مؤسسات المراجعة: من شأن تغيير المراجعين على نحو منتظم ضمانُ إشراك مجموعة أوسع من المراجعين مع مرور الوقت. ويتيح ذلك للمنظمة فرصة للاستفادة من خبرات العديد من مراجعي الحسابات الخارجيين.

ومع ذلك، فإنّ الإفراط في التناوُب تترتّب عنه بعض العيوب الخطيرة. وأكثر هذه العيوب شيوعاً هي:

ارتفاع التكاليف: ينطوي التغيير المتواتر لمراجعي الحسابات الخارجيين على تكاليف كبيرة بالنسبة إلى الوكالة والمُراجع. وعملية تقديم العطاءات والاختيار تستهلك كثيرا من الوقت، ومكلفة وحساسة أحيانا من الناحية السياسية. كما أنّ مساعدة مراجع حسابات جديد على الاطلاع على نظم الوكالة وإجراءاتها يتطلّب قدرا كبيرا من وقت الإدارة والموظفين وغيرهم من الموارد ويمكن أن يتسبّب في تعطيل أنشطة أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، يتطلّب الأمر من المراجع أن يخصّص جهدا مماثلا من حيث تخصيص الموارد.

تزايد خطر حالات الإخفاق في المراجعة: ثمّة أدلّة تشير إلى أنّ نسبة كبيرة من حالات الإخفاق في المراجعة تحدث خلال السنتين الأولى والثانية من أي مهمّة مراجعة، ويرجع ذلك إلى القدر الكبير من الوقت الذي يتطلّبه اكتساب المعرفة بشأن عميل ما بغية ضمان أن يكون النهج المتبع في المراجعة فعالا بشكل كامل عندما يتعلّق الأمر بمنظمات كبيرة ومعقّدة.

الإحجام عن التخصيص: قد تؤدي مدة ولاية قصيرة جدا إلى إحجام مراجع الحسابات الخارجي عن تخصيص وقت وموارد للاطلاع على المنظمة التي تَجري مراجعة حساباتها، ومع اقتراب تاريخ التناوب، قد يتلاشى اهتمام مراجع الحسابات الخارجي بوظيفة المراجعة المناطة بعهدته ريثما يستعدّ لتقديم خدماته إلى عملاء جدد أو في إطار مشاريع جدد.

ثالثاً- **الاستنتاج**

مع أخذ هذه العوامل في الاعتبار، ينبغي للوكالة أن تنظر في اعتماد مدة ولاية لمراجع الحسابات الخارجي مدتها ست سنوات غير قابلة للتجديد. ومن شأن ذلك أن يوائم مدةَ ولايةِ مراجع الحسابات الخارجي للوكالة مع المدة المعتمدة في مقر الأمم المتحدة وغيره من برامج الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها المتخصصة. ومن شأن المواءمة مع المنظمات الأخرى ضمن منظومة الأمم المتحدة أن يساعد على ضمان أن تظل الوكالة قادرة على المنافسة في اجتذاب الاقتراحات من مجموعة واسعة من المؤسسات المؤهّلة في مجال مراجعة الحسابات. ومن شأن ذلك أيضا تحسين استخدام وقت الأمانة والدول الأعضاء بكفاءة عبر خفض الوتيرة التي سيتم بها النظر في تعيين مراجع الحسابات الخارجي. ومن شأن مدة ولاية مدتها ست سنوات غير قابلة للتجديد إتاحة قدرة أكبر على التنبؤ بالتكاليف مقارنة بتلك التي يتيحها اشتراط أن تُقدّم منظمات مراجعة الحسابات اقتراحات جديدة كل سنتين. ومن شان ذلك أيضا إتاحة تناوب أكثر انتظاما لمراجعي الحسابات الخارجيين مقارنة بما هي الحال عليه حتى الأن في الوكالة. وبالتالي، من شأن ولاية مدتها ست سنوات غير قابلة للتجديد تحقيق التوازن الأمثل لضمان تمكين الوكالة من الاستفادة على أكمل وجه من وظيفة المراجعة الآنف ذكرها.

رابعا - **الإجراء**

يُقترح بأن تُوصي لجنة البرنامج والميزانية مجلس المحافظين بأن يقرّر المجلس التوصية بأن يقرّر المؤتمر العام أن "يتم تعيين مراجع الحسابات الخارجي للوكالة من خلال عملية اختيار تنافسية لمدة ولاية مدتها ست سنوات غير قابلة للتجديد ابتداء من مراجعة البيانات المالية للسنة المالية ٢٠٢٠، مع جواز تعيينه مرّة أخرى فقط وذلك بعد انقضاء مدّة لا تقلّ عن مدة ولاية واحدة".